

مع توجيه اتهامات لمعاوني ترامب

التحقيق في التدخل الروسي بالانتخابات الأميركية يدخل مرحلة جديدة



جورج بابادوبولوس مستشار سابق للسياسة الخارجية لترامب اعترف لمكتب التحقيقات حول اتصالاته المتعلقة بالكرملين

لا يذكر ”التفاصيل المحددة للقاء“ وإن بابادوبولوس كان له ”دور محدود“ فقط. وأضافت ”كان دورا محدودا للغاية، كان متطوعا. أكرر، لم يحصل أي نشاط بصفته الرسمية نيابة عن الحملة بهذا الخصوص“.

وتوصلت وكالات الاستخبارات الاميركية الى ان بوتن أمر القيام بحملة واسعة للتأثير على الحملة وضمان فوز ترامب، بينها قرصنة ونشر رسائل الكترونية للحزب الديموقراطي وحملة كليبتون.

ومع تقدم تحقيق مولر، تكثف وسائل الاعلام المتعاطفة مع ترامب مثل ”فوكس نيوز“ دعواتها المطالبة بمساءلة استقلالية المدير السابق للاف بي آي. والديموقراطيون — الذين يرفضون الاتهامات المضادة لمولر وكليبتون ويصفونها بالمحاولة الصارخة لتحويل الانتباه — طالبا بحماية المحقق الخاص. وقال السناتور الديموقراطي في مجلس الشيوخ تشاك شومر ”على الرئيس أن لا يتدخل تحت أي ظرف كان في عمل المحقق الخاص بأي شكل من الأشكال“.

تركيز على اوكرانيا

اضاف شومر ”اذا فعل ذلك، على الكونغرس الرد بسرعة وبشكل لا لبس فيه ومن الحزبين لضمان مواصلة التحقيق“. مانافورت كان احد المشاركين في اجتماع في التاسع من حزيران / يونيو 2016 في برج ترامب (ترامب تاور) مع حمامية على صلة بالكرملين، مما اثار شكوكا ازاء تواطؤ بين الحملة الانتخابية وموسكو.

ونظم الابن البكر لترامب، دونالد جونيور اللقاء على أمل الحصول على معلومات تضر بكليبتون.

غير ان التهم الموجهة لمانافورت لا تذكر تدخلا روسيا في الحملة الاميركية، بل ركزت على علاقاته السابقة باوكرانيا.

وانضم مانافورت الى الحملة في آذار / مارس 2016 لحشد كبار الناحين المؤيدين لترامب في مؤتمر الحزب الجمهوري. ثم عينه ترامب في حزيران / يونيو مديرا للحملة، مكان كوري ليفاندوفسكي الذي اقاله.

لكن مانافورت استقال في آب / اغسطس الماضي في اعقاب قيام المحققين في مسالة علاقاته بقضية فساد في اوكرانيا بنشر وثائق تظهر دفعات كبيرة الى شركات مانافورت، ليتضح فيما بعد أنه بات يخضع للتحقيق في الولايات المتحدة حول ذلك.

وذكرت تقارير ان مسؤولي تطبيق القانون الفدراليين على علم بتحويلات مالية مرتبطة بمانافورت تعود الى 2012 عندما بدأوا تحقيقات بشأنه تتعلق بتهرب ضريبي او ما اذا ساعد النظام الاوكراني، الذي كان في ذلك الوقت مقربا من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في غسيل الاموال. ويأتي توجيه الاتهامات قبل ايام على الذكرى السنوية الاولى لانتخاب ترامب — في 08 تشرين الثاني / نوفمبر 2016 — وعشية جلسات استماع في الكونغرس لمسراء تنفيذيين من فيسبوك و غوغل وتويتر في اطار تحقيقات حول محاولات روسية للتأثير على نتيجة التصويت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع الكترونية أخرى.

وسيستمع الكونغرس من فيسبوك ان حوالي 126 مليون مستخدم في الولايات المتحدة، يمثلون شريحة هائلة محتملة من الناخبين الاميركيين. قد يكون اطلعوا على روايات او تعليقات او محتويات أخرى من مصادر روسية، بحسب ما ذكره مواقع ”ريكو“ لاختبار التكنولوجيا وصحيفة ول ستريت جورنال، ووسائل اعلام اميركية أخرى.

دخل التحقيق في التدخل الروسي في الانتخابات الاميركية في 2016 مرحلة جديدة محفوفة بالمخاطر للبيت الابيض بعد توجيه اتهامات لثلاثة من مساعدي الرئيس دونالد ترامب في الحملة الرئاسية بينهم مدير سابق للحملة، فيما نفت روسيا وجود «أي دليل» على تدخل لها في تلك الانتخابات.

ومثل المدير السابق للحملة بول مانافورت ومساعد آخر لترامب هو ريتشارد غينس امام المحكمة ورفضاً تهمة التواطؤ ضد الولايات المتحدة وغسيل الاموال وعدد آخر من التهم، بعد نشر عريضة الاتهام المتعلقة بالتدخل الروسي. واطلق سراح الرجلين بكفالتين بقيمة عشرة ملايين دولار وخمسة ملايين دولار على التوالي، وقرضت عليهما الإقامة الجبرية.

وغداة بل توجيه الاتهامات صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الثلاثاء أنه ”ليس هناك أي دليل“ على تدخل موسكو في الانتخابات الاميركية، و اضاف في مؤتمر صحفي في موسكو ””نهتموننا بلا أي دليل بالتدخل في الانتخابات، ليس في الولايات المتحدة وحدها بل وفي دول أخرى“.

وفي خطوة منفصلة، اعترف عضو سابق في فريق ترامب هو جورج بابادوبولوس بأنه كذب على محقق مكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي آي) بشأن اتصالاته مع شخص مرتبط بالكرملين، بحسب صفقة مع الادعاء كشف عنها الاثنان.

وهذه اول اتهامات يوجهها المحقق الخاص روبرت مولر الذي يرئس تحقيقات في التدخل الروسي بعد اشهر من التكهّنات والتشويش بشأن تواطؤ محتمل بين حملة ترامب وموسكو.

وفيما لم تقدم التهم ادلة دامغة على مؤامرة من أعلى المستويات، إلا انها تشير الى نهج محتمل لكبار معاوني ترامب للتطلع نحو روسيا وحلفائها لتحقيق مكاسب سياسية ومالية.

واتهم مانافورت (68 عاما) وريتشارد غينس (45 عاما) باخفاء ملايين الدولارات التي كسبها من العمل مع الرئيس الاوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش وحزبه السياسي الموالي لموسكو.

واعترف بابادوبولوس، المستشار السابق لترامب في شؤون السياسة الخارجية، أنه حاول التستر على اتصالاته باستاذ جامعي مرتبط بموسكو عرض تحقيق مولر، محفوفة بالمخاطر بالنسبة لرئاسة ترامب.

فقد كشف بابادوبولوس انه أبلغ ترامب وسواه شخصيا بأنه يمكن ان يرتبط للقاء بين المرشح آنذاك والرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقال المستشار السابق لمكتب التحقيقات الفدرالي ان ”مستشارا في الحملة“ لم يسمه طلب منه ان يلتقي مسؤولين روس ”بشكل غير رسمي“ اذا كان ذلك ”ممكنا“. وتشمل اتصالاته بمصادر روسية ابنة شقيق بوتين والسفير الروسي في لندن. وقالت المتحدثة باسم البيت الابيض سارة هاكابي ساندروز ان الرئيس

لاتواطؤ

كتب ترامب على تويتر ”عفوًا، لكن هذه تعود لسنوات خلت، قبل ان يصبح بول مانافورت جزءا من الحملة الانتخابية. ولكن لماذا لا يتم التركيز على المحتالة هيلاري والديموقراطية هيلاري كليبتون.

لكن التهم تؤنن بمرحلة جديدة في تحقيق مولر، محفوفة بالمخاطر بالنسبة لرئاسة ترامب.

فقد كشف بابادوبولوس انه أبلغ ترامب وسواه شخصيا بأنه يمكن ان يرتبط للقاء بين المرشح آنذاك والرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقال المستشار السابق لمكتب التحقيقات الفدرالي ان ”مستشارا في الحملة“ لم يسمه طلب منه ان يلتقي مسؤولين روس ”بشكل غير رسمي“ اذا كان ذلك ”ممكنا“. وتشمل اتصالاته بمصادر روسية ابنة شقيق بوتين والسفير الروسي في لندن. وقالت المتحدثة باسم البيت الابيض سارة هاكابي ساندروز ان الرئيس

من أجل السماح بشن حرب على نطاق عالي ضد المتطرفين

الإدارة الأميركية: ترامب لا يحتاج إلى تفويض جديد لمحاربة الإرهاب

ازدادت الدعوات لرقابة جديدة على عمليات الولايات المتحدة في افريقيا والشرق الأوسط وآسيا.

وفي ايلول / سبتمبر، حاول السناتور الجمهوري المناهض للحرب راند بول تمرير تعديل على مشروع قانون يتعلق بالتمويل كان بإمكانه أن يؤدي إلى إلغاء ”الاذن باستخدام القوة العسكرية“.

أما العضو الديموقراطي في اللجنة السناتور تيم كاين، فاستجوب ماتيس وتيلرسون بشأن مدى اتساع عمليات الجيش الأمريكي غداة مقتل أربعة جنود اميركيين في النيجر هذا الشهر. وقال كاين ”اعتقد انها حرب بلا نهاية وأشعر بقلق عميق بشأن امتلاك رؤساء في السلطة التفويض للقيام بذلك دون استشارة الكونغرس“، داعيا إلى نقاش علني موسع وتصويت على مشروع قانون مرتبط بالاذن وضعه بالاشتراك مع السناتور الجمهوري جيف فلاك.

ولم يطرح بول على ماتيس وتيلرسون أي أسئلة إلا أنه تحدث عن رغبتهما في الحصول على سلطة ”مطلقة“ فيما يتعلق بالحروب. ودعا زملاءه في الكونغرس إلى ”مقاومة“ الإدارات التي تدعي ”القدرة على شن حرب استباقية وفي أي مكان وزمان“.

وقال بول ”انا هنا للقول لكل بكم قوة إن ذلك ليس ضمن سلطتنا“.

الدفاع الاميركية (البنتاغون) نشرت مئات القوات في غرب افريقيا. ويضغط بعض النواب حاليا للتاكيد على حق الكونغرس بموجب الدستور الأمريكي في تقرير متى وأين يمكن للولايات المتحدة دخول حرب، في ظل رفض البيت الابيض.

وعرض كل من ماتيس وتيلرسون الاثنان القضية على لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ والتي يرأسها السناتور الجمهوري بوب كوركر، المعارض لترامب. وأشار كوركر إلى أن النواب منقسمون وغير قادرين على ”ردم الهوة“ بين أولئك الداعين إلى وضع تفويض جديد محدد أكثر وبين من يعتقد بأن ”تقييد القائد الأعلى للقوات المسلحة في وقت الحرب هو تصرف يفتقد إلى الحكمة“.

وفي آب / اغسطس، أدلى ماتيس وتيلرسون بشهادتهما بهذا الشأن في جلسة سرية قال كوركر بعدها إنهما ”أظهرا انفتاحا“ لفكرة إعادة التطرق إلى المسألة.

ليس ضمن سلطتنا

لكن منذ ذلك الحين، ساءت علاقة كوركر بترامب حيث أصبح ينتقد الرئيس علنا فيما

على أنه في حال سعى الكونغرس إلى استبدال ”الاذن باستخدام القوة العسكرية“، فلا ينبغي عليه القيام بذلك قبل ايجاد تفويض آخر جاهز لاستبداله فوراً، لمنح غطاء قانوني للعمليات الجارية واعتقال المشتبه بهم.

وقال ماتيس محذرا ”لا يمكننا وضع إطار زمني ثابت للنزاع ضد عدو قادر على التكيف يأمل بأننا لا نملك الرغبة في القتال على مدى الوقت الضروري“. وأضاف ”إنها حرب ضد عدو عابر للقارات لا يعترف بالحدود الدولية ولا يرسم حدودا جغرافية لمناطق عملياته“.

معارك في مناطق واسعة الانتشار

ومنذ تمرير ”الاذن باستخدام القوة العسكرية“، اعتمد ثلاثة رؤساء متعاقبين على التفويض لإطلاق عمليات ضد مجموعات إسلامية مسلحة في مناطق نزاع واسعة الانتشار حول العالم.

وأكد معارضو التفويض مرارا أن الرئيسين السابقين جورج بوش الابن وباراك أوباما والرئيس الحالي دونالد ترامب تجاوزوا بنود التفويض الذي كان يستهدف في البداية تنظيم القاعدة الذي أسسه أسامة بن لادن.

ومع مقتل أربعة جنود اميركيين في كمين نفذه مسلحون في النيجر هذا الشهر، تفاجأ العديد من المواطنين الأميركيين لدى معرفتهم أن وزارة

أكد كبار مستشاري دونالد ترامب العسكريين وفي شؤون السياسة الخارجية أمس الأول أن الرئيس الاميري لن يحتاج إلى تفويض جديد من الكونغرس للسماح لقوات البلاد بشن حرب على نطاق عالمي ضد الجهاديين.

وينظر النواب الأميركيون في تجديد أو إلغاء ”الاذن باستخدام القوة العسكرية“، وهو تفويض أقر في 14 سبتمبر 2001، بعد ثلاثة أيام من الاعتداءات على نيويورك وواشنطن التي نفذها خاطفون ينتمون إلى تنظيم القاعدة. وسيمنهكهم ذلك من استعادة سلطنتهم الدستورية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلم والحرب، إلا أن وزير الخارجية ريكس تيلرسون والدفاع جيم ماتيس أصرا على أن ذلك سيكون مجرأ لوانه وغير ضروري.

وقال تيلرسون لأعضاء مجلس الشيوخ إن ”لدى الولايات المتحدة السلطة القانونية لتنفيذ عمليات ضد طالبان والقاعدة والقوات المرتبطة بهما فيما فيها تنظيم الدولة الإسلامية ولا تسعى حاليا إلى الحصول على أي تفويض جديد أو إضافي من الكونغرس لاستخدام القوة“.

وأضاف أن ”الاذن باستخدام القوة العسكرية“ سيبقي ”حجر الزاوية لجميع عمليات الجيش الأمريكي الجارية وسيستمر في منح السلطة القانونية التي يتم الاعتماد عليها للتخلص من هذا التهديد“.

وبدا أن ماتيس وتيلرسون متفقان انهما اصرا

بن زايد التقى رئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية

أبو ظبي تؤيد موقف ترامب من برنامج إيران النووي



الشيخ عبد الله بن زايد مستقبلا رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو

ودولة الامارات التي تبني مفاعلات نووية قرب ابو ظبي في الجهة المقابلة لايران، حليلة رئيسية لادارة ترامب في الشرق الاوسط.

ورفض أمانو في المؤتمر الصحافي في ابو ظبي ابداء رايه ازاء موقف ترامب، مشددا على ان الوكالة الذرية تعتمد ”على الحقائق“ في تقييماتها.

وقت” من الاتفاق وطلب من الكونغرس اصدار قانون لفرض عقوبات جديدة تستهدف اساسا منع طهران من التقدم في انتاج الصواريخ الباليستية.

بموجب الاتفاق الدولي حول برنامجها النووي، ورغم ذلك ينتهم ترامب ايران بانتهاك الاتفاق. وكان هد في 13 تشرين الاول / اكتوبر بانسحاب واشنطن ”في أي

كوريا الشمالية تنفي

تورطها في هجوم إلكتروني ضرب 150 دولة

نفت كوريا الشمالية اتهامات بريطانية لها بالوقوف وراء هجوم إلكتروني ضرب نظام الخدمات الصحية التابع للندن، معتبرة إياها ”محاولة شريرة“ لتشديد العقوبات الدولية المفروضة على بيونغ يانغ. وتأثرت ثلث المستشفيات الحكومية البريطانية بفيروس ”وانكراي“ في مايو، وفقا لتقرير حكومي. وتأثر نحو 300 ألف جهاز كمبيوتر في 150 دولة بالفيروس ذاته الذي سيطر على الأنظمة وطالب بغدية باستخدام عملة ”بيتكوين“ الأميركية لقاء إعادة السيطرة إلى المستخدمين.

ووجه بعض الباحثين إصبع الاتهام إلى بيونغ يانغ حيث لفتوا إلى أن الرمز الذي استخدم كان مشابها لعمليات اختراق اتهم نظام كيم جونج-أون بتنفيذها.

وقال وزير الأمن البريطاني بن والاس لشبكة ”بي بي سي“ الأسبوع الماضي إن لندن ”متأكدة“ بقدرة الإمكان ”بأن كوريا الشمالية مسؤولة عن الهجوم الإلكتروني.

لكن متحدثا باسم رابطة كوريا الشمالية وأوروبا نفى الاتهامات وحذر بريطانيا من القيام بـ”كبهنات“ لا أساس لها.

وأوضح في بيان بثته وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية مساء الاثنين ”هذا تصرف يتجاوز حدود صبرنا ويثير تساؤلاتنا بشأن الهدف الحقيقي لتحرك بريطانيا“.